أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية "دراسة ميدانية"

إعـــــداد

الباحث / إسماعيل فرج سيد أحمد بدر

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

جامعة مدينة السادات

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد أحمد أحمد شاهين

أستاذ المراجعة

رئيس قسم المحاسبة والمراجعة

عميد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

استهدف البحث تقييم مدى وجود إختلاف بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين حول أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، بالإضافة إلى قياس أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالبنوك التجارية المصرية، وبإستخدام بعض الاختبارات الاحصائية منها: اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test، وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis.

وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود إختلافات بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين حول أثر التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، بالإضافة إلى وجود أثر معنوى للتحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية قوية بينهم.

الكلمات المفتاحية: التحول للبنوك الرقمية، الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، والاستدامة المالية.

Abstract:

The research aimed to evaluate whether there is a difference between the perceptions of academics and bankers about the effect of the transformation to digital banks, and the disclosure of expected credit losses on banking financial sustainability. In addition to measuring the effect of the transformation of digital banks, and the disclosure of expected credit losses on banking financial sustainability. This was done by conducting a field study on a sample of faculty

members and employees of Egyptian commercial banks, and using some statistical tests, including: Mann-Whitney Test, and Multiple Regression Analysis.

The field study concluded that there are differences between academics and bankers' perceptions about the effect of the transformation to digital banks, and the disclosure of expected credit losses on banking financial sustainability, in addition to having a significant effect of the transformation to digital banks, and the disclosure of expected credit losses on banking financial sustainability, with a strong positive relationship between them.

Keywords: the transformation to digital banks, disclosure of expected credit losses, and financial sustainability.

أولاً: الإطار العام للبحث:

٦- مقدمة:

أصبح الإفصاح عن المعلومات والبيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الطريق الذى تلجأ إليه المنظمات التي تهدف إلى الاستمرار بالدرجة الأولى وعكس صورة إيجابية عن أدائها لدى الأفراد المتعاملين معها. ويعتبر القطاع المصرفي من المؤسسات المالية التي تسعى جاهدة إلى احتلال مكانة مرموقة في المجتمع تؤهلها للحفاظ على استمرارها رغم ما قد تتعرض له من حالات تعثر وفشل مالي. كما تعتبر البنوك من المؤسسات التي تهدف من خلال ما تقدمه من أنشطة وعمليات تمويلية واستثمارات جديدة أن يكون لها أثراً على التنمية الإجتماعية وتحقيق الأرباح، وفي ذات الوقت تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المستضيف لها، ومن جانب أخر يعتبر موضوع محاسبة الاستدامة من المواضيع شديدة الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وقدرة المنظمة على الإستمرار والنمو، وتؤكد محاسبة الاستدامة في القطاع المصرفي ضرورة القيام هذه البنوك بالإفصاح عن أبعاد الاستدامة الثلاث الاقتصادي والبيئى والاجتماعى (الجبلى، ٢٠٢٠، صـ ٢).

ومع تزايد المنافسة العالمية تزايدت الضغوط الاجتماعية والبيئية على الشركات فيما يتعلق بكل من أدائها الاجتماعي والبيئي وإفصاحها عن هذا الأداء بشكل يحقق الاستدامة في أعمالها. إذ لا يُعقل أن تخطط الشركة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة متجاهلة المسؤوليات البيئية والاجتماعية الملقاة على عاتقها، ولذلك أصبح يقع على عاتق كل شركة مسؤولية وضع الخطط والبرامج اللازمة للمساهمة الفعالة في علاج المشكلات الكامنة في البيئة والمجتمع المحيط بها، لذلك اتجهت العديد من الشركات إلى تبنى استراتيجيات الأعمال المستدامة Sustainable Business Strategies.

ولقد تزايد الاهتمام بتقارير الاستدامة وأصبح الحديث عن التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات والجمعيات المهنية على حد سواء. ورغم ذلك فإنه لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية على تحديد تعريف واضح للتنمية المستدامة والاستدامة المالية، وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها. وتأكيداً علي أهمية القياس والإفصاح المحاسبى فى الحد من المخاطر وضمان الاستدامة المالية للشركات في ظل المرور بالأزمات، أدي التأخر في الإعتراف بخسائر الديون خلال الأزمة المالية العالمية إلي دق جرس إنذار للضعف القائم في المعايير المحاسبية، ويرجع السبب في ذلك التأخر إلي أن معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) يوصي باستخدام نموذج الخسارة المحققة incurred loss model، والذي يعترف بخسارة الائتمان في حساب الأرباح والخسائر، وبالتالي لا يتم الاعتراف بتلك الخسائر إلي حين تحقق أحداث تكشف عن خسائر ائتمانية فعلية، ولقد تعرض هذا النهج الذي يعترف بالخسائر بعد تحققها للأصول المالية لانتقادات على نطاق واسع لكونه متأخراً جداً في الإعتراف والقياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية (أحمد، ٢٠١٦، ص ١١). كما أسهمت سلسلة انهيارات الشركات في زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، وظهر ذلك في اتجاهين (Grimaldi, *et al.*, 2017, p. 236):

الإتجاه الأول: ويركز علي البحث عن حلول ملائمة لتحسين جودة التقارير المالية.
الاتجاه الثاني: ويركز علي البحث عن الدوافع المرتبطة بالتلاعب في تلك التقارير.

وانعكاساً للإنتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، نسبة للصعوبات التي صاحبت تطبيقه، وذلك في أعقاب تداعيات الأزمة العالمية، صدر معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والمتعلق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية قبل حدوثها، للحد من الأثار السلبية السابقة لإصداره، بل سيكون له العديد من الأثار الإيجابية علي منشآت الأعمال بصفة عامة، وعلي القطاع المصرفي بصفة خاصة، حيث بدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار منذ بداية عام ٢٠١٨ م (محمد، حامد، ٢٠١٧، صـ ١)، وفي منتصف ٢٠٠٥ تم اصدار المعيار(IFRS7) والذي يتضمن تحويل جميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية التي نص عليها المعيارين (IAS 30) و (IAS 32) الى هذا المعيار (Chaudhry, *et al.*, 2015, p. 724). وتم تعديل هذا المعيار ليشمل متطلبات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المتوقعة في ضوء معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9).

وعلي جانب آخر، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات رقابية عديدة بالنسبة لتطبيق ما جاء في المعيار (IFRS 9) بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث ركزت اللجنة على أن تطبيق المتطلبات الجديدة سوف يعني أن عدم تكوين المخصصات لأي أداة مالية سيكون نادراً نظراً لأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يكون من خلال الترجيح الاحتمالي للمبلغ ليعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية، وأكدت اللجنة أنه يمكن أن يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لبعض الأدوات التي لم تستحق بعد، وبالتالي فإنه من الأهمية أن تأخذ البنوك في إعتبارها أن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتبر نقطة بداية للوقوف على الإضمحلال في الوقت المناسب، وذلك قبل الوقوف على أدلة موضوعية تظهر التأخر في السداد (أحمد، ٢٠١٦، صـ ٧٩). بالإضافة إلى ذلك ، قامت لجنة بازل بتحديث الركن الثالث من اتفاقية بازل (III) حيث أضافت بعض المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المتوقعة (BCBS, 2018).

وعلي الصعيد المصري، حرص البنك المركزي المصري علي تطبيق أفضل الممارسات الدولية المصرفية لتعزيز أداء الجهاز المصرفي وتطوير أساليب إدارة المخاطر لديه، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠١٨، والمبلغ للبنوك التابعة لإشراف البنك المركزي المصري، بالكتاب المؤرخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار (IFRS 9) إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية في آخر ديسمبر من كل عام، وإعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ للبنوك التي تعد قوائمها المالية في نهاية ٣٠ يونيو من كل عام (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

وفي ذات السياق، تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة في عام ٢٠١٩ وفقاً للقرار رقم (٦٩)، ومن أبرز التعديلات هى استحداث معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير المالية الدولى رقم (IFRS 9) ، ويهدف إلى رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة، كما تم تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) ليشمل متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية بوجه عام، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بوجه خاص، وذلك في ضوء المعيار المصري المستحدث رقم (٤٧) (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

وفى ضوء تلك التطورات والتى مثلت تحديات للكثير من البنوك وفرص لبنوك أخرى إلا أن القطاع المصرفى أصبح متخوفاً وخاصة بعد تعرضه لأزمة مالية كبيرة نتيجة دخول بعض البنوك فى تمويل مشروعات وقروض أدت إلى خسائر مالية كبيرة وإفلاس بعض البنوك عام ٢٠٠٨م، ومن ثم نادت المجمعات العلمية والمهنية والأكاديمية بضرورة تبنى القطاع المصرفى لمبادرات أو الدخول فى تمويلات ومصادر أموال تساعد على تحقيق استدامتها المالية ومنها مقررات لجنة بازل والمتعلقة بكفاية رأس المال لتجنب القطاع المصرفى التعرض لهزات تؤثر على استدامته ومدى قدرة وكفاية رأس المال على مواجهة سداد إلتزامات البنوك، وضرورة مواكبة التطورات الرقمية فى ظل عصر الثورة الصناعية الرابعة.

وعليه فإن تفاعل هذه المتغيرات يضع عمل البنوك التجارية في مرحلة دقيقة تحتاج إلى درجة عالية من الكفاءة والموازنة لإدارة أعمالها بطريقة مرنة تضمن الحفاظ على أداء متميز لها في ظل بيئة شديدة المنافسة وفى عصر التحول للنظم الرقمية، الأمر الذي يتطلب من هذه البنوك الاهتمام بشكل رئيسى بإدارة أموالها بطريقة كفؤة تضمن لها القدرة على الحفاظ على معدلات ربحية وسيولة وقيمة إقتصادية مقبولة لها، والعمل المستمر على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية للبنوك التجارية والتقليل من تعرضها للمخاطر المختلفة.

وفى ضوء ما سبق، يرى الباحث أن التحول للبنوك الرقمية فى الفترة السابقة والحالية أصبح أمر واقع مع ظهور المنتجات الرقمية البنكية الموجهة للعملاء وغير الموجهة للعملاء، وقد يؤثر ذالك التحدى الجديد للبنوك على الاستدامة المالية لها، بالإضافة إلى تحدى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى ذات الوقت وقد تؤثر أيضاً على هدف الاستدامة المالية للبنوك.

٧- مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة الدراسة في وجود بعض التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في البيئة المصرفية المصرية في ضوء المعيار (IFRS:7) ونظيره المصري رقم "٤٠" ، مما يؤدي بدوره إلي إنخفاض مستوي الإفصاح عنها في صلب التقارير والقوائم المالية للبنوك لاسيما في فترات التطبيق الأولي منذ بداية عام ٢٠١٩، حيث أن البنوك من المحتمل أن تقدم معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية، لينعكس بدوره علي تزايد فجوة المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي، بالإضافة إلي أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤثر علي العديد من بنود القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية والإيضاحات المتممة لها، مما يتوقع أن ينعكس بدوره علي الاستدامة المالية للمؤسسة المصرفية لا سيما فى ظل التحول للنظم الرقمية. حيث يتوقع الباحث وجود أثر للتحول الرقمى للبنوك وتطبيق متطلبات الإفصاح على تحقيق الاستدامة المالية المصرفية.

وعلى جانب آخر، وفي إطار الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي Digital transformation، والتي أصبحت تعيد تشكيل نماذج الأعمال محلياً ودولياً، ليس على مستوى القطاع الأعمال فقط، بل شمل أيضاً القطاعات الحكومية، ليس عالمياً فقط بل محلياً أيضاً، حيث تحولت العديد من الخدمات الحكومية نحو الرقمنة، ومن أمثلة ذلك خدمات عدة من الوزارات الخدمية، كوزارتي العدل والداخلية (المرور، التوثيق، التقاضي) ووزارة التجارة الداخلية والتموين (بطاقات توزيع الدعم)، بالإضافة إلى مرافق الخدمات العامة كالكهرباء، المياة، الغاز الطبيعي؛ وغير ذلك من الخدمات، وهو الأمر الذي يدل على التحول نحو الرقمنة، ويعد أحد محاور التطوير والتنمية على المستوى القومي، باعتباره آلية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، أما على المستوى المصرفي فقد كان الحدث الأبرز هو إنشاء المجلس القومي للمدفوعات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لعام ٢٠١٧ الذي يهدف إلى خفض إستخدام النقد خارج البنك، ودعم وتحفيز إستخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية، وذلك من خلال تطوير نظم الدفع القومية، وأطر الإشراف عليها، للحد من المخاطر المرتبطة بها، من أجل خلق نظم آمنة، وذات كفاءة وفاعلية، ولحماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع المختلفة، والعمل على تحقيق تنافسية في سوق خدمات الدفع، بذلك تشهد العديد من الوحدات البنكية إعادة تصميم نموذج أعمالها لمواكبة التغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال المعاصرة، من خلال نموذج قائم على التمكين الرقمي لكل العاملين والعملاء، حيث شاهد المتابع للوحدات البنكية المصرية الدخول في تحالفات مع شركات الاتصالات، وحتى نهاية عام ٢٠٢٠ قد تقدمت للبنك المركزي المصري أربعة وحدات بنكية (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك بركة - مصر) بطلب للحصول على رخصة لتدشين بنك رقمي، وفقا للقانون رقم ١٩٤ السنة ٢٠٢٠، بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي، والذي استحدث الترخيص لإنشاء بنوك رقمية لأول مرة في جمهورية مصر العربية.

وانعكاساً لذلك، هناك حاجة ماسة إلى دراسة أثر التحول للنظم الرقمية بالبنوك والإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتوقعة طبقاً لما جاء في معايير التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٩، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة على تحقيق الاستدامة المالية المصرفية فى البيئة المصرية،

ويمكن بلورة المشكلة البحثية فى التساؤلات التالية:

١- ما هي طبيعة وأهداف التحول الرقمي للبنوك كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات؟
٢- ما هى طبيعة ومؤشرات قياس الاستدامة المالية المصرفية فى عصر التحول الرقمى؟
٣- ما هى طبيعة ومحددات ومتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء متطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية؟
٤- ما هو أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية على تحقيق الاستدامة المالية؟
٥- ما هو أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية للبنوك المصرية؟

٨- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فى ضوء التساؤلات البحثية وعرض الدراسات السابقة فيما يلى:

١- التعرف على طبيعة وأهداف التحول الرقمي للبنوك كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات.
٢- بيان طبيعة ومؤشرات قياس الاستدامة المالية المصرفية فى عصر التحول الرقمى.
٣- التعرف على طبيعة ومحددات ومتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء متطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية.
٤- قياس أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية على تحقيق الاستدامة المالية.
٥- قياس أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية للبنوك المصرية.

٩- أهمية البحث:

١/٤- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فيما يلي:

- إبراز الجوانب العلمية للمنهج الجديد المتبع من قبل المعايير الدولية للتقارير المالية، ومعايير المحاسبة المصرية المستحدثة بشأن الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء حول التحول الرقمى للبنوك (المنتجات الرقمية البنكية) كأحد التحديات فى بيئة العمل المصرفى فى الوقت الراهن.
- يتطرق البحث إلي متغيرات حديثة في الجانب النظري والعملي والتحليلي (التحول للبنوك الرقمية، الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، الاستدامة المالية)، وبذلك يشكل البحث منطلقاً جديداً لمزيد من الدراسات اللاحقة حول هذا الموضوع مع متغيرات وبيئات مختلفة للتطبيق.

٢/٤- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يلي:

- يمثل قطاع البنوك أحد القطاعات الاقتصادية التي لها تأثيراً مباشراً علي كافة القطاعات الإقتصادية الأخري، ولقياس أثر التحول الرقمى على الاستدامة المالية للبنوك أهمية في بيان الأداء المالى للبنوك من خلال مجموعة من المؤشرات، والكشف عن قدرة البنوك التجارية علي منح التمويل لعملائها، وبيان قدرة البنوك علي تمويل مشاريعها علي اختلاف أنواعها، وبيان جدوي عملية الاستثمار في هذه البنوك من قبل المستثمرون الحاليين والمحتملين، كذلك يساعد إدارة هذه البنوك علي توجيه القرارات الاستثمارية نحو زيادة الاهتمام بموضوع الإعتراف والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاساته علي الاستدامة المالية للمنشأة المصرفية فى ظل عصر التحول للنظم الرقمية.
- يعد هذا البحث ذو أهمية بالغة للبنك المركزي المصري باعتباره الجهة الرقابية المسؤولة عن الاستقرار المالي، بحيث تمكنه من وضع آليات وإجراءات وتعليمات خاصة للبنوك المصرية وغيرها من البنوك لضمان تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ظل التأثير المتوقع لها وللتحول للنظم الرقمية البنكية على الاستدامة المالية المصرفية، وذلك لحماية حقوق المستفيدين وأصحاب المصالح المختلفة.

١٠- فروض البحث:

تتمثل فروض الدراسة فى ضوء المشكلة البحثية وتحقيقاً لأهداف البحث السابق عرضها فيما يلى:

١/٥- لا توجد إختلافات معنوية حول طبيعة وأهداف التحول الرقمى فى بيئة العمل المصرفى.

٢/٥- لا توجد إختلافات معنوية حول طبيعة ومؤشرات قياس الاستدامة المالية المصرفية فى عصر التحول الرقمى.

٣/٥- لا توجد إختلافات معنوية حول طبيعة ومحددات ومتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء متطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية.

٤/٥- لا يوجد أثر معنوى للتحول للمنتجات الرقمية البنكية على تحقيق الاستدامة المالية.

٥/٥- لا يوجد أثر معنوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية للبنوك المصرية.

١١- منهج البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو الآتي :

١/٦- **المنهج الإستنباطى:** يستهدف الباحث من خلال هذا المنهج إجراء الاطار النظرى للبحث وذلك بالإطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الإنترنت، والمجلات الاقتصادية والنشرات الإحصائية الدورية والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري والبورصة المصرية، والمعايير الدولية للتقارير المالية، ومعايير المحاسبة المصرية والضوابط الرقابية والتقارير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

٢/٦- **المنهج الاستقرائى:** سيعتمد الباحث علي هذا المنهج في إجراء الدراسة الميدانية علي عينة من البنوك المصرية، وذلك لدراسة وتحليل أثر التحول للنظم الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك المصرية على تعزيز الاستدامة المالية المصرفية.

١٢- تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالى :

أولاً: الإطار العام للبحث .

ثانياً: الإطار النظرى للبحث.

ثالثاً: الدراسة الميدانية بالبيئة المصرية.

رابعاً: النتائج والتوصيات البحثية.

ثانياً: الإطار النظرى للبحث:

يتناول الباحث الجانب النظرى للبحث من خلال النقاط التالية:

١- الإطار المفاهيمى للتحول الرقمى للبنوك Digital Banking Transformation:

١- مفهوم التحول الرقمي للبنوك:

حظي مفهوم التحول الرقمي الذي عادة ما يستخدم في بعض الأحيان لفظ الرقمنة للدلالة على ذات المفهوم باهتمام بالغ في الفترة الأخيرة، ويشير التحول الرقمي إلى إستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية عملنا والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام. وقد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنه: عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا (Muehlburger, *et al.*, 2019). ويتم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف مع المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، وخاصةً استراتيجية الأعمال الرقمية واستراتيجية التحول الرقمي. ومن ثم تكمن الفكرة الرئيسية في استراتيجية الأعمال الرقمية في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية .

كما قدمت دراسة (Vial, 2019) مفهوم التحول الرقمي بأنه "عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات"، في حين قدمت دراسة (Liere-Netheler, *et al.*, 2018) مفهوم شامل للتحول الرقمي بأنه "استخدام التقنيات الرقمية الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي أو الأجهزة المحمولة أو التحليلات أو الأجهزة المدمجة) لتمكين تحسينات الأعمال: تحسين خدمة العملاء، أو تبسيط العمليات، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة". وفي ضوء هذه الجهود يوجد مستخدمون داخليون وخارجيون للخدمات الرقمية يجب تضمينهم في جهود التحول الرقمي من خلال أربعة جوانب (Mergel, *et al.*, 2018):

- القدرات الديناميكية كشرط مسبق للتحول الرقمي.
- مشاركة المستخدمين في تصميم الخدمات الرقمية.
- الإنتاج والإبداع المشترك لزيادة شرعية الخدمات الرقمية.
- الإنشاء المشترك مع السجلات المفتوحة لتحسين تقديم الخدمات الرقمية.

كما يعد التحول الرقمي أحد المتطلبات للمؤسسات والشركات القائمة بشكل خاص، حيث يواجه أصحاب العمل تحديات وحواجز عند البحث عن نماذج الأعمال المبتكرة وكيفية تنفيذها من أجل التحول الرقمي بالنظر إلى تراثهم، وغالباً ما يجبرون على التعامل مع النزاعات والمقايضات بين الطرق الحالية والجديدة لممارسة الأعمال التجارية، والتطوير. قد يتطلب الانتقال الرقمي في كثير من الأحيان خروجاً ملحوظاً عن الوضع الراهن وقد يؤدي إلى تقادم نماذج الأعمال الحالية (شحاته، ٢٠٢٠، صـ ٢٠٤).

فى حين أشارت دراسة (Turban, *et al.*, 2006) إلى الرقمنة باعتبارها الجانب التكنولوجي من نظم المعلومات، بينما تعرفه دراسة (فرج، ٢٠٠٩) باعتباره "عملية الحصول على مجموعات النصوص الإلكترونية وإدارتها من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط تخزين تقليدية إلى صورة إلكترونية، وبالتالي يصبح المحتوى التقليدي محتوى رقمى يمكن الاطلاع عليه من خلال تطبيقات الحاسبات الآلية".

أما دراسة (وديع، متولى، ٢٠٢٠، صـ ٢٢٢) عرفت مفهوم التحول الرقمي باعتباره "مصطلح لوصف التغيرات الحادثة في بناء تنظيمي على اختلاف أنماطها - الهادفة وغير الهادفة للربح الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية، عبر تبني وتفعيل النظم الرقمية لإتمام معاملتها، لتقديم منافع مباشرة وغير مباشرة لكافة الأطراف ذات العلاقة، حيث تمنح النظم الرقمية انعكاسات إيجابية متعددة النواحي على واحد أو أكثر من خصائص عمليات ذلك التنظيم (تصميم السلع والخدمات الجودة - تصميم العمليات وتخطيط الطاقة الإنتاجية الاستيعابية - اختيار المواقع - التنظيم الداخلي - تصميم وتوصيف مراكز العمل- إدارة سلسلة التوريد - إدارة المخزون - جدول المهام - الصيانة) بما يدعم مزاياها التنافسية (التكلفة الجودة الاعتمادية)، بغرض تحسين مستويات الأداء من خلال زيادة مستوى الكفاءة، والفعالية، على مستوى التنظيم، والناتجة من إضافة حلول تكنولوجية تتضمن برمجيات (منصات، مواقع، تطبيقات وشبكات اتصال والإنترنت Internet)، شبكة المعلومات الدولية الإنترانت Intranet، شبكة معلومات داخلية ووحدات طرفية، مما يمنح التنظيم الدخول في طور جديد لدورة الحياة ".

ويتفق الباحث مع دراسة (Shaikh & Karjaluoto, 2016, p. 3) حيث عرفت التحول الرقمى للبنوك (البنوك الرقمية) بأنها نظام مصرفي في أي يوم وفي أي وقت وفي أي مكان يتكون من مجموعة متنوعة من قنوات التسليم البديلة والمنتجات والخدمات التي طورتها ونشرتها منشأة مصرفية أو مؤسسة تمويل أصغر بحيث يمكن للمستهلكين الوصول إلى المعلومات المصرفية لإجراء المعاملات المالية وغير المالية باستخدام جهاز إلكتروني – على سبيل المثال لا الحصر؛ أجهزة الصراف الآلي، والإنترنت، والهاتف الخلوي، والهاتف الذكي، والتابلت، وما إلى ذلك.

٢- أهداف التحول الرقمى:

يدور التحول الرقمي حول تبنى التقنيات المضطربة لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة والرفاهية الاجتماعية، ولقد قدمت العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف وروابط الصناعة دراسات استشرافية

استراتيجية لتبني سياسات طويلة الأجل، ومن خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي، وتناولت دراسة (Ebert & Duarte, 2018) أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في النقاط الآتية:

- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكاراً وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع.
- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.
- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.
- تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.
- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

٣- نشأه المنتجات الرقمية للبنوك:

يعود ظهور المنتجات الرقمية للبنوك إلى العقد السادس من القرن العشرون (Shaikh & Karjaluoto, 2016) ، وذلك في ضوء التطورات التي أحدثتها حلول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث عملت تلك الحلول التكنولوجية على زيادة نطاق إتاحة الخدمات البنكية، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن هدف الإتاحة لم يأتي على حساب جودة المنتجات البنكية المقدمة للعملاء، على خلاف ما حدث في العديد من قطاعات الأعمال الأخرى خاصة في قطاعات الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء جهود الجهات الرقابية والتنظيمية، التي تقوم بها البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية نحو ضمان استقرار النظام المالي بصفة عامة، والوحدات البنكية بصفة خاصة، والتي تمثل جوهر النظام المالى والمتابع لتطور المنتجات البنكية يتبين له تعاقب ظهور المنتجات الرقمية، حيث كانت البداية مع البطاقات البلاستيكية plastic cards فى نهاية الستينيات وانتشرت في سبعينيات القرن العشرين، والتي تعددت أنماطها ومصادرها، وقد تزامن ذلك مع انتشار آلات الصراف الآلي An Automated Teller Machine والتي تعرف اختصارة ATM، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتبع ذلك العديد من صور المنتجات الرقمية كالخدمات البنكية عبر الهاتف (Hoehle, *el et*., 2012)، والتي تمثل بداية مرحلة النمو الغير عادية لتلك المنتجات (وديع، متولى، ٢٠٢٠، صـ ٢٢٣).

وعلى الصعيد المصرى، قطعت مصر شوطاً ملحوظاً في برنامج التحول الرقمي، بداية من إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بالقرار الجمهوري رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٧، وإنشاء المجلس الأعلى للتحول الرقمي بالقرار الجمهورى رقم (٥٠١) لسنة ٢٠١٧، وصدر القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وصدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ والذي تضمن لأول مرة باباً لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية، علاوة على المبادرات التي أطلقها البنك المركزى المصرى بهدف تفعيل المنظومة المصرفية الرقمية وتحقيق الشمول المالي.

٤- مفهوم المنتجات الرقمية للبنوك:

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة اهتماماً متزايداً من جانب العديد من الأطراف المهتمين بالمنتجات الرقمية، سواء محلياً أو دولياً، وتعرف دراسة (وديع، متولى، ٢٠٢٠، صـ ٢٢٣) المنتجات الرقمية على أنها أحد المنتجات التي تقدمها الوحدة البنكية، وتشتمل على أصول (كحقوق سحب إلكترونية - عملات رقمية - عملات مشفرة)، أو خدمات مالية رقمية (كخدمات الاستثمار الإلكترونية - خدمات الاقتراض الإلكترونية - خدمات تلقي ودفع وتحويل الأموال الإلكترونية)، تشبع حاجة أو رغبة أو أكثر للعملاء المستهدفين تتعلق بجوانب استثمارية أو ائتمانية أو خدمات وساطة مالية اعتماداً على التكنولوجيا المالية FinTech عبر مجموعة من الوسائل الرقمية، منها قواعد البيانات، خطوط الربط، الوحدات الطرفية، اعتمادا على نظم الإلكترونية

للمصادقة والتوثيق التعاملات البنكية، وأوامر التحويل، وأوامر الدفع التي تحقق متطلبات الرقابة التكنولوجية Reg Tech والتى تم وضعها من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية ذات العلاقة. وتشمل منتجات رقمية غير موجهة للعملاء مثل نظم التسوية ونظم المقاصة والإستعلام الائتمانى لعملاء البنك، ومنتجات رقمية بنكية موجهة للعملاء منتجات المدفوعات التلامسية واللاتلامسية والنقود الإلكترونية.

٥- أثر تداعيات جائحة كورونا على التحول الرقمى بالبنوك:

لقد أحدثت البنوك التجارية طفرة في الخدمات المصرفية الرقمية خلال الخمس سنوات الأخيرة، خاصة عام ٢٠٢٠ في ظل تداعيات جائحة كورونا والتي فرضت أنماطاً جديدة في العمليات المصرفية وتخفيض عدد ساعات العمل وإغلاق بعض الفروع؛ بسبب متطلبات التباعد الجسدى منعاً لإنتشار الجائحة، حيث قامت البنوك بإطلاق إصدارات جديدة من خدمات الانترنت البنكي، والمحمول البنكي، واللذان يتيحان للعملاء إجراء معاملاتهم في سهولة ويسر دون الحاجة للتوجه إلى فروع البنك، وضم عدد أكبر من الخدمات المصرفية التي يمكن تنفيذها عبر المنصات الرقمية، كما قامت بعض البنوك بتدشين فروع إلكترونية بالكامل، علاوة على إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها من التقنيات الرقمية في العمليات التشغيلية، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية و تلبية احتياجات العملاء، خاصة فئة الشباب المهتمة بدمج التقنيات الرقمية مع جميع المنتجات والخدمات المقدمة لهم (Kim, 2020).

علاوة على ذلك توسعت البنوك فى إطلاق المحافظ الإلكترونية التي تمكن العملاء من إدارة حساباتهم من خلال الهاتف المحمول، والتي تقدم العديد من خدمات الدفع للعميل كدفع الفواتير والقيام بمختلف عمليات الشراء عن طريق رمز الاستجابة السريع (QR code)، بالإضافة إلى تحويل أو إستقبال الأموال من وإلى أي من المحافظ الإلكترونية الأخرى في الحال، كما يمكن لحاملي أي من البطاقات المصرفية بربط البطاقة بالمحفظة الإلكترونية للبنك التغذيتها في أي وقت وفي أي مكان، كما قامت بعض البنوك بإطلاق إسورة الدفع الإلكترونية، والتي تعتبر الوسيلة الأكثر سرعة وأمانا للدفع اعتمادا على تكنولوجيا المدفوعات اللاتلامسية، حيث تتيح لحاملها سداد قيمة المشتريات عن طريق إسورة الكترونية يتم ارتدائها بمعصم اليد وإنجاز المعاملة في ثواني بمجرد تمريرها على أي نقط بيع إلكترونية (POS)، كما قامت البنوك أيضا بتدشين الجيل الأحدث من ماكينات الصراف الآلي لتغطية أكبر قدر ممكن احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية (خميس، ٢٠٢١، صـ ١٠٠٠).

٢- الإطار المفاهيمى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

١- مفهوم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

هناك إختلافات بين الكتاب حول مفهوم وأنواع المخاطر، مما يؤدى أيضاً إلى الإختافات حول تعريف الإفصاح عن المخاطر (Moussa, 2020, p. 52). فقد تم تعريفها من قبل دراسة (Jizi & Dixon, 2017, p. 13) بأن الإفصاح عند المخاطر المصرفية هو ألية لتوفير معلومات تمكن المستثمرين من تقييم أنشطة البنك وتقليل المخاطر المستقبلية المتوقعة ويمكن إعتبارها أداة لتنظيم أداء كل من إدارة البنك وأداء السوق.

وتعرف دراسة (Aryani, 2016, p. 75) الإفصاح عن المخاطر بأنه جميع المعلومات التي تقدمها الشركات عن مراجعات التعرض للمخاطر الخاصة بها، وهي تصف أداء المنشأة ومخاطرها وكيف تتعامل مع المخاطر في التقرير السنوي. وأكدت على ذلك دراسة (مليجي، ٢٠١٧، صـ ١٤٦) بأن الإفصاح عن المخاطر هو جميع المعلومات التى تقدمها المنشأة فى التقرير السنوى وتصف المخاطر الرئيسية التى تتعرض لها، وطرق إدارتها وآثارها الاقتصادية المتوقعة على الأداء الحالى والمستقبلى، وهو ما يساهم فى تقليل عدم التأكد (اليقين) فى الأنشطة المصرفية.

وأشارت دراسة (Moussa, 2020, p. 53) أن الإفصاح عن المخاطر هو إيصال جميع المعلومات حول المخاطر أو أي شيء قد يؤدي إلى مخاطر سواء كانت التعرضات أو الاحتمالات، سواء كانت مخاطر حالية أو مستقبلية لمستخدمي البيانات المالية (أو أصحاب المصلحة).

فى حين ترى دراسة (الصيرفي، ٢٠١٨، صـ ١٤٥) أن الإفصاح عن المخاطر البنكية إفصاح مالى وكمى ونوعى لتوفير معلومات عن المخاطر التى يواجهها البنك وتحليلها وتقييم تأثيرها المحتمل على الأداء

المستقبلى وتوفير المعلومات عن كيفية التصدى لتلك المخاطر للتخلص منها، أو التقليل من أثارها السلبية. وأشارت دراسة (Yamani, 2020, p. 2) إلي أن الإفصاح عن المخاطر يتجاوز مفهوم تضمين البنود في البيانات المالية ويغطي المعلومات الكمية والنوعية عن مخاطر المنشأة وأدائها مما يساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية سليمة.

وقدمت دراسة (Moussa, 2020, p. 53) تعريفاً للإفصاح عن المخاطر بأنها توصيل جميع المعلومات حول المخاطر أو أي شيء قد يؤدي إلى مخاطر سواء التعرضات أو الاحتمالات سواء في الحاضر أو في المستقبل لمستخدمي التقارير المالية (أو أصحاب المصالح).

فى إطار ما سبق، يمكن للباحث تعريف الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنه؛ تضمين التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات عن مخاطر الائتمان وما يرتبط بها من مخصصات وخسائر ائتمان متوقعة (القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع للأصل)، والتى يمكن أن تؤثر على عدم التأكد المتعلق بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت معلومات كمية فى صلب التقارير المالية أو معلومات وصفية فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك بهدف تمكين مستخدمى القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية وطبيعة ومدى مخاطر الائتمان المتوقعة الناشئة عن الأدوات المالية.

٢- محددات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية:

كشفت الأبحاث والدراسات السابقة عن وجود علاقة بين الإفصاح عن المخاطر وخصائص المنشأة وبعض المحددات الأخرى؛ ومع ذلك كانت النتائج متضاربة ونتائجها مختلفة (Aryani, 2016, p. 83). وسيتناول الباحث أهم هذه المحددات على النحو التالى:

أ. حجم البنك:

يعتبر حجم المنشأة المصرفية من أهم محددات التى تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر (Aryani, 2016, p. 83). وأشارت دراسة (صالح ، ٢٠٢٠، صـ ٤١٤) أن المنشآت كبيرة الحجم لديها احتياجات تمويلية أكبر من المنشآت صغيرة الحجم ومن ثم تعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بها من خلال زيادة مستوى الإفصاح. ويتم قياس حجم المنشأة من خلال لوغاريتم إجمالى الأصول باعتباره أكثر المقاييس التى تستخدم فى هذا المجال.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم المنشأة ومستوى الإفصاح الكلى بشقيه الإلزامى والإختيارى، وتوصلت غالبية الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى جودة الإفصاح. وبينت دراسة (سعادة، ٢٠١٩، صـ ٥٥) منطقية التأثير الطردى لحجم المنشأة على مستوى الإفصاح المحاسبى بشقيه الإلزامى والإختيارى؛ نظراً للضغوط التى تتعرض لها المنشآت كبيرة الحجم سواء من الجهات التنظيمية أو جموع المستثمرين، وبالشكل الذى يجعلها فى حالة إلتزام دائم بالمتطلبات المحاسبية والتنظيمية فى هذا الشأن.

ب. حجم مكتب المراجعة:

تتميز مكاتب المراجعة الكبرى بصلاحيات أعلى من المكاتب الصغرى، ولذلك فإن لديها القدرة على توفير مراجعة ذات جودة عالية لعملائها، وكذلك تقديم أفضل خدمات ما بعد المراجعة (Serrasqueiro, et al., 2018, p. 8). كما تركز مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) على تشجيع المنشآت للإفصاح عن المزيد من المخاطر (السوق، والسيولة، الائتمان) وذلك للحفاظ على سمعة مكاتب المراجعة وتجنب تكاليف السمعه لديهم، وكذلك لمساعدة المساهمين على التعرف على المخاطر المحتملة وكيفية إدارتها من قبل المنشأة المصرفية (Al-Shammari, 2014, p. 136).

ج. الرافعة المالية:

تم إستخدام الرافعة المالية كمؤشر للمخاطر فى العديد من الدراسات المتعلقة بالإفصاح، وبناء على نظرية الوكالة تكون تكاليف الوكالة أعلى فى المنشآت عالية الإستدانة، ولكى تقلل تلك التكاليف تحتاج المنشآت إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات لتلبية إحتياجات الدائنين، علاوة على ذلك يميل المديرون إلى تقديم المزيد

من معلومات إدارة المخاطر لإرسال إشارة جيدة إلى حاملى الديون فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها (Al-Shammari, 2014, p. 134).

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى جودة الإفصاح الإلزامى، ولم يتوافر الدليل على وجود علاقة معنوية بينهما؛ ويرجع ذلك إلى التزام كافة المنشآت بمتطلبات الإفصاح الإلزامى، وبغض النظر عن نسبة القروض فى هياكلها التمويلية. فى حين تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإختيارى، وتباينت نتائجها فى هذا الشأن؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طرديه بينهما، وذلك لسعى المنشآت ذات معدلات الرفع المالى العالية نحو طمأنة الدائنين على قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية، ولم يوفر البعض الأخر الدليل على وجود العلاقة المعنوية (سعادة، ٢٠١٩، صـ ٥٦).

د. مؤشرات الربحية:

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين مؤشرات الربحية ومستوى الإفصاح المحاسبى، وتباينت بصورة ملحوظة فى نتائجها؛ فعلى مستوى العلاقة بين مؤشرات الربحية ومستوى الإفصاح الإلزامى توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بينهما، وتفسير ذلك أن المنشآت الرابحة ذات معدلات النمو المستقرة تسعى دائماً إلى إظهار قدرتها على توليد الأرباح وتدعيم التنبؤات المستقبيلة حول تلك القدرة، ولتبرهن للمستثمرين على قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح فى ظل إمتلاكها لوضع مالى وإقتصادى جيد. بينما لم يتوصل البعض الأخر على وجود علاقة معنوية، بينما لم يتوافر أى دليل على وجود التأثر العكسى. وعلى مستوى العلاقة بين مؤشرات الربحية ومستوى الإفصاح الإختيارى، توصل البعض إلى وجود علاقة طردية، ولم يستدل أخرون على وجود علاقة، بينما توصل البعض الثالث إلى وجود علاقة عكسية بينهما، وتفسير ذلك أن مؤشرات الربحية والنمو المستقر قد يجعل المنشآت لا تولى الإفصاح الإهتمام الكافى، وبالشكل الذى يؤدى إلى العلاقة العكسية (سعادة، ٢٠١٩، صـ ٦٤، بشاتوه، ٢٠١٩، صـ ٣١).

هـ. الحوكمة المصرفية:

تعنى الحوكمة فى المنشأة المصرفية "مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التى تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشئونه؛ لتحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، ومتابعة سير العمليات اليومية للبنك، والقيام بمسئولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه، والتأكد من سير أنشطة البنك تبعاً لما جاء فى اللوائح والقوانين". ويشير هذا التعريف إلى كلاً من الإنضباط والمساءلة والمسئولية والعدالة، فأما الإنضباط يشير إلى إتباع السلوك الاخلاقى المناسب والصحيح، وتعنى الشفافية تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، والمساءلة فتعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والمدير التنفيذى، أما المسئولية فتعنى وجود مسئول أمام جميع الأطراف دوى المصلحة فى المؤسسة، فيما تشير العدالة إلى إحترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، وهذا يعنى أن تطبيق مبادئها فى المنشأة المصرفية يؤدى إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر(أحمد، ٢٠١٩، صـ ٦٥).

و. مؤشرات السيولة:

بينت دراسة (Elzahar, *et al.*, 2012, p. 137) أنه فى ظل نظرية الإشارة إرتفاع نسبة السيولة لدى المنشأة المالية تدفع الإدارة نحو زيادة مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر وذلك لتمييز أدائهم ومهاراتهم فى إدارة المخاطر مقارنة بالمنشآت التى تمتلك مؤشرات سيولة منخفضة، وبالتالى كسب ثقة أصحاب المصالح المختلفة. وعلى الرغم من محدودية الدراسات التى تناولت العلاقه بينهما، إلا أن هناك بعض النتائج المتضاربة؛ فهناك بعض الدراسات التى أثبتت وجود علاقة عكسية بين مؤشرات السيولة ومستوى الإفصاح عن المخاطر وهذا يعنى أن المنشآت ذات السيولة المنخفضة تقدم مزيداً من المعلومات فى تقاريرهم السنوية، ومن ناحية أخرى لم يجد البعض الآخر إرتباط بينهما.

٣- المؤشرات الكمية لقياس مستوى الإفصاح المحاسبى عن المخاطر:

من أبرز أسايب قياس الإفصاح عن المخاطر التى تضمنها الأدب المحاسبى هو أسلوب تحليل المحتوى النصى أو تحليل الجمل بالتقارير المالية السنوية بغرض رصد عدد عبارات الإفصاح عن المخاطر (أبوخزانة،

٢٠١٨، صـ ٩٥٣)، ويعتبر أسلوب تحليل المحتوي من الأساليب البحثية الوصفية التطبيقية شائعة الإستخدام في مجال العلوم الإجتماعية خاصة عند تحليل وفحص عملية الإفصاح المحاسبي (عبد الوهاب، ٢٠١٨، صـ ٧٧٧ ؛ Grassa, *et al.*, 2020, p. 5).

وعرفت دراسة (سعادة، ٢٠١٩، صـ ٤٢) تحليل المحتوى المعلوماتى بأنها أداة بحثية فنية لإعداد استعلام يمكن الاعتماد عليه عن محتويات نصية، ولبناء مدلول فنى يستخدم كمدخلات لعمليات أخرى. كما ذكرت دراسة (Scannella and Polizzi, 2021, p. 74) بأن تحليل المحتوى عبارة عن منهجية تم استخدامها من قبل العديد من الباحثين لفحص وتقييم الإفصاح عن المخاطر باعتبارها أسلوب بحث لعمل استنتاجات قابلة للتكرار وصالحة من النصوص إلى سياقات استخدامها، وباعتبارها أسلوب بحث من أجل الوصف الموضوعي والمنهجي والكمي للمحتوى الواضح للتواصل، وأن تحليل المحتوى هو المنهجية الأكثر انتشاراً وملاءمة وموثوقية لتحليل الجوانب النوعية والكمية للإفصاح عن مخاطر الإئتمان.

وتتعدد أنواع تحليل المحتوى المعلوماتى؛ حيث يمكن تقسيمه بحسب العلاقات التشابكية بين المفاهيم التى يغطيها إلى تحليل المحتوى المفاهيمى Conceptual Content Analysis، وتحليل المحتوى التشابكى Relational Content Analysis، كما يمكن تقسيمه بحسب عدد الأجزاء التى يغطيها إلى تحليل المحتوى الجزئى Partial Content Analysis، وتحليل المحتوى الشامل Holistic Content Analysis، كما يمكن تقسيمه بحسب آلية التنفيذ إلى تحليل المحتوى اليدوى Manual Content Analysis، والإلكترونى Automatically Content Analysis (سعادة، ٢٠١٩، صـ ٤٢).

وأيضاً هناك مؤشر الالتزام بالإفصاح عن المخاطر المؤسس على متطلبات المعيار (IFRS 7)، والذى تم تطويره من قبل دراسة (Tauringana, *et al.*, 2016, p. 111)، والذى قامت بتطبيقه من خلال إستخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية لتحديد بنود المخاطر التى أفصحت عنها المنشأة، ثم يتم منح المنشأة (١) نقطة بالنسبة لبند المخاطر الذى قامت بالإفصاح عنه، بينما تحصل على (٠) للبند الذى لم تفصح عنه، ثم يتم قياس مؤشر الإفصاح عن المخاطر من خلال النسبة المئوية لإجمالى نقاط الإفصاح عن المخاطر الذى إلتزمت به المنشأة إلى الحد الأقصى المقرر للإفصاح عن المخاطر، وقد إستخدم مؤشر الإفصاح على نطاق واسع فى الدراسات المحاسبية منها؛ (Tan, *et al.*, 2017, p. 91؛ القليطى، ٢٠١٩، صـ ٤٢ Agyei-Mensah, 2017, p. 727;).

ويمكن تعريف مؤشر قياس نسبة الالتزام بالإفصاح بأنه؛ أداة لقياس نسبة الإفصاح للمنشآت عن طريق تحديد مدى توافر المعلومات لمستخدمى القوائم التقارير المالية فى وسائل الإفصاح المتعددة، ويتم ذلك من خلال إعداد قائمة تحتوى على عدد من البنود المحددة الواجب الإفصاح عنها والتى تعبر عن الأحداث الماضية والأحداث المتوقعة فى المستقبل حيث يتم إعطاء وزن لكل بند من البنود وتحديد نسبة الإفصاح وفقاً لدرجة تحقق الإفصاح عن البنود الواردة فى المؤشر (السيد، ٢٠١٦، صـ ٣٨٨).

٣- الاستدامة المالية المصرفية - المفهوم، الأهمية، وطرق القياس:

بسبب طبيعة عمل البنوك والمخاطر العديدة التي يتعرض لها القطاع المصرفي ولكونها من أهم المؤسسات المالية في البلد التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد ازداد الضغط من قبل المستثمرين و الجمهور عن كيفية التعامل مع هذه المخاطر ومنها مخاطر الاستدامة (البيئية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الحوكمة) والإفصاح عنها لذا ظهرت معايير الاستدامة المالية كلغة مشتركة بين المؤسسات المالية والمستثمرين والجمهور فى ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الجبلى، ٢٠٢٠، صـ ٦٤). كما يواجه القطاع المصرفي في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المالية، وهذا ما يجعل البنوك تسعى وبشكل مستمر إلى تحقيق الاستدامة المالية وهذا يتطلب منها زيادة رأس المال مما يعطي المصارف قدرة كبيرة على منح الائتمان خلال الأزمات.

١- مفهوم الاستدامة المالية:

فسر صندوق النقد الدولى الاستدامة المالية بأنها الوضع الذي يستطيع فيه المقترض الإستمرار في خدمه ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهرى في النفقات والإيرادات مستقبلاً، وفى ضوء هذ الأساس وضع الاستدامة المالية عندما تظل نسبة الدين ثابتة بحيث تعود لمستوياتها الطبيعية في حال حدوث طارئ ويشترط

فى ذلك أن تكون موارد الشركة المالية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية من غير الحاجة لإعادة جدولة الديون أو الاقتراض مرة أخرى لسداد الديون (البغدادي، ٢٠١٠، صـ ٤٠٨).

وعرفت دراسة (Banker, *et al*., 2014, p. 1, 2) الاستدامة المالية بأنها تعنى إلى مدى إمكانية استدامة الربحية الحالية للمنشأة في الفترات المستقبلية، وأن المنشآت تحقق أداءً مالياً أكثر استدامة عندما تستمر الموارد التي تقود عملية خلق القيمة في العمليات الحالية للمنشأة في خلق قيمة في الفترات المستقبلية، والمنشآت ذات الأداء المستدام هي تلك الأقل عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على خلق القيمة داخل المنشأة.

وأشارت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٢٠، صـ٨) لمفهوم الاستدامة المالية إلى الحالة المالية التي تكون فيها المنشأة لها القدرة في الاستمرار في سياسات الإنفاق والايرادات الحالية في الأجل الطويل دون خفض الملاءة المالية لها أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، وتفسر الاستدامة المالية بانها الكفاية المادية التي يمكن من خلالها اشباع الحاجات والالتزامات دون اللجوء الي مصادر مالية خارجية كالاقتراض والذى من شأنه يخل بنظام الاستدامة المراد تحقيقها سواء فى الأجل القصير أو الطويل، والقدرة على تمويل برامج الإنفاق وعدم التعرض للتعثر المالي والعجز في القدرة المالية.

كما ذكرت دراسة (الخفاجي ٢٠١٨، صـ ٢٥) أن الاستدامة تعنى المحافظة على موارد المنشأة وأصولها وأموالها التي تعتبر أحد موارد المجتمع بشكل عام وعلى المدى البعيد كون إدخال مفهوم الاستدامة المالية أصبح أمراً ضرورياً ولأن بقاء الشركة على المدى البعيد واستمراريتها لم يعد من خلال أدائها المالي وتحقيق الأرباح فقط وإنما أصبحت الشركات بحاجة الى إدخال المؤشرات غير المالية مثل المؤشرات المتعلقة بحماية البيئة والرقابة عليها ومؤشرات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إضافة الى مؤشرات الحوكمة والتي تسهم في صنع واتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي من خلال تقارير الاستدامة إضافة الى التقارير المالية (إبراهيم ٢٠١٦، صـ ٨).

فى حين عرفت دراسة (الجبلى، ٢٠٢٠، صـ ٦) الاستدامة المالية بأنها تعظيم من قيمة المساهمين في المنشأة من خلال تبني الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى المنشأة ان تأخذ بنظر الإعتبار المجتمع والبيئة نتيجة الأعمال التى تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد.

ويمكن تعريف الاستدامة المالية من قبل الباحث بأنها "تحقيق أرباح مستدامة وتدفقات نقدية موجبة والحفاظ على الموارد وتنميتها، لتساعد المنشأة فى تقليل نسبة الرافعة المالية والإعتماد على الديون الخارجية، مع دمج ذلك مع متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، الإجتماعية، الإقتصادية، الحوكمة)، وذلك بهدف الحماية من التعثر فى المستقبل، والإستمرار والنمو المستدام وتحقيق الصلابة المالية فى ظل الأزمات المتلاحقة للإقتصاديات الحالية محلياً ودولياً".

٢- أهمية الاستدامة المالية:

توصلت دراسة (Martínez-Ferrero, *et al*, 2016) إلى ضرورة تحسين من الأنشطة المالية للشركات والتعامل بشكل صحيح مع العلاقات المالية المختلفة في ظل قيود الموارد الشحيحة الحالية مع الحفاظ على إبداعها، بهذه الطريقة يمكن للشركة اكتساب القدرة على العمل بطريقة مستدامة مالياً، وتحقيق المزيد من الأرباح، وتعزيز النمو المستدام لقيمة الشركة.

وتهتم مجموعة من الأطراف الخارجية والداخلية بمؤشرات قياس أداء المنشأة مثل المقرضين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وإدارة المنشأة، فكل منها تتحقق مصالحه عندما تبرز مؤشرات تقييم الأداء لهذه المنشأة أنها تنمو بصورة تضمن لها الإستمرار في الأجلين المتوسط والطويل، بل وتحقيق معدلات عالية من الأرباح تحقق رغبات كل الأطراف، ومع ظهور وعي المجتمع بالتنمية المستدامة وقضاياها لم يعد مؤشر الربح المحاسبي هو المؤشر على جودة الأداء إنما أصبح لزاماً على المنشآت البحث عن أنظمة محاسبية حديثة أو تطوير أنظمتها الحالية عند التعامل مع قضايا التنمية المستدامة لتنتج عنها معلومات ومؤشرات أكثر تعبيراً عن الأداء مثل الأرباح المستدامة (بدر، ٢٠١٣، صـ ٩٧).

وعلى الصعيد المصرى، تعمل بعض البنوك التجارية من خلال التزامها بالقوانين والتعليمات والمعايير الدولية أو المحلية الصادرة من قبل البنك المركزي المصرى لغرض إستدامتها وإستمراريتها ولتعظيم دخلها وليس لغرض تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، كما أن هناك بنوك أخرى تعمل على دمج أنشطتها الاعتيادية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لغرض المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الإجتماعية وتطوير الإقتصاد وحماية البيئة (الجبلى، ٢٠٢٠، صـ ٦٤).

كما يعد الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الأداة الرئيسية التي تمكن الشركة من قياس أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يعطى صورة ايجابية الى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة وتحسين أداء الشركة لأن الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية أحد متطلبات الإفصاح عن التنمية المستدامة (Akhter, 2017, p. 63) وأن إقناع أصحاب المصالح حول أهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالتدفقات النقدية المحتملة وتخفيض المخاطر وزيادة مواردها والإفصاح عنها يحسن من سمعتها و يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين فيها لغرض الاستثمار واتخاذ القرارات المختلفة (Caesaria & Basuki, 2017, p. 2).

وفى ذات السياق، يعتبر الإفصاح عن مواضيع الاستدامة من قبل البنوك التجارية للعمل في إطار الشفافية من خلال عرض المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية المنشورة وبيان مساهمتها في حماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية يساعدها في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الأكبر وهم المجتمع. كما أن البنوك المستدامة أكثر كفاءة وإنتاجية، وهناك العديد من الفوائد للأداء المالى المستدام للبنوك؛ منها ما يلى (الجبلى، ٢٠٢٠، صـ ٢٢، ٦٤؛ الحريري، ٢٠٢٠، صـ ٦٠؛ Shah, *et al.*, 2019):

- تعظيم النقدية وجذب رؤوس الأموال.
- الإسهام في تحقيق وزيادة مستوى الشفافية للأطراف ذات العلاقة.
- تحسين سمعة البنك وزيادة كفاءة العاملين فيها.
- تحسين الأنظمة الإدارية والتشجيع على الابتكارات ودعم عملية التحسين المستمر.
- تحين الصورة الزهنية للبنك لدى أصحاب المصالح.
- تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.
- زيادة ثقة أصحاب المصالح.

٣- طرق قياس الاستدامة المالية:

أكدت دراسة (Lan, *et al.*, 2019) إن الآداب الحالية محدودة إلى حد ما حول دراسة الاستدامة المالية، وتفتقر إلى توافر نظام مؤشر للتقييم متعدد الأبعاد للاستدامة المالية للشركات. ويعتقد (Navarro-Galera, *et al*, 2016) أن قائمة الدخل هو وسيلة جيدة لتقييم الاستدامة المالية لأنها تكشف عن معلومات حول الأبعاد الثلاثة وهى الإيرادات والديون والخدمات التي اقترحها الاتحاد الدولي للمحاسبين.

كما إستخدمت دراسة (Banker, 2014, p. 881) مقياس إستمرار قيمة مؤشر العاد على الأصول المستقبلى عبر فترات زمنية طويلة الأجل للحكم على الاستدامة المالية للمنشآت ومدى تأثرها بإستراتيجية الريادة فى التكلفة وإستراتيجية التمايز فى المنتجات. واستخدمت دراسة (الهاشمى، ٢٠١٧، صـ ٢٠١) مؤشر إجمالى القروض إلى إجمالى الموجودات (الأصول).

واستخدمت دراسة (Youssef, *et al.*, 2017. P. 5) مؤشر الإكتفاء الذاتى التشغيلي، وهو عبارة عن نسبة الإيرادات المالية - بما في ذلك التبرعات - إلى المصروفات المالية، وخسارة انخفاض القيمة الصافية، ونفقات التشغيل. وتشير القيمة الأعلى من الواحد إلى أن إيرادات المنشأة تغطي نفقاتها، وبالتالي فإنها مكتفية ذاتياً أو مستدامة مالياً، بينما تشير القيمة الأقل من الواحد إلى أن إيراداتها غير كافية لتغطية تكاليفها، مما يهدد إستدامتها مالياً.

وفى ضوء مفهوم الاستدامة المالية، يقترح الباحث إمكانية قياس الاستدامة المالية للبنوك من خلال المزج بين مؤشرات الربحية والسيولة والقيمة الإقتصادية المضافة والرافعة المالية، مع ضرورة أن يتم قياس

تلك المؤشرات عبر سلسلة زمنية من الفترات المالية للحكم على مدى الصلابة المالية للمؤسسات المالية المصرفية فى مواجهة الأزمات، والجدول التالى رقم (١) يوضح تلك المؤشرات المقترحة:

جدول رقم (١)

المؤشرات المقترحة لقياس الاستدامة المالية للبنوك

البعد الاول: مؤشرات الربحية	**تقيس معدلات الربحية فى نهاية سنة مالية**
العائد على متوسط الأصول	صافي الربح عن أخر سنة مالية ÷ متوسط الأصول
العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الربح عن أخر سنة مالية ÷ متوسط حقوق الملكية
البعد الثانى: مؤشرات السيولة	**تقيس معدلات السيولة فى نهاية سنة مالية**
نسبة السيولة	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة
نسبة السيولة النقدية	نسبة السيولة النقدية = النقدية وما في حكمها ÷ الخصوم المتداولة
البعد الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة	**تقيس الربح بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي تم استخدامه لتوليد هذا الربح**
القيمة الاقتصادية المضافة	صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب- التكلفة الكلية المعدلة لرأس المال المستثمر
البعد الرابع: موشر الرافعة المالية	**تقيس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات طويلة الأجل**
الرافعة المالية	إجمالى الديون ÷ إجمالى حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الباحث.

٤- أثر التحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية:

تناولت العديد من الدراسات والندوات التحول للمنتجات الرقمية البنكية والاستدامة المالية للشركات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص، لاسيما فى ظل التطورات الصناعية المتسارعة وظهور الثورة الصناعية الرابعة بدأت بإمتزاج ثلاث عناصر؛ البيولوجيا (بما فيها جسم الإنسان) والأشياء التى نستخدمها فى حياتنا اليومية والرقمنة، والتوقعات لظهور الثورة الصناعية الخامسة التى يتوقع فيها تزايد الدمج والتكامل بين المهارات الإنسانية والتكنولوجية لخلق بيئة مستدامة (Kim, 2020 ; Lan, 2019 ; Martínez-Ferrero, *et al*, 2016 ؛ وديع، متولى، ٢٠٢٠ ؛ شحاته، ٢٠٢٠ ؛ المنتدى العالمى للتعليم العالى بالعاصمة الإدارية الجديدة، ٢٠٢١ ؛ خميس، ٢٠٢١)، لذا يتوقع الباحث وجود أثر قوى للتحول الرقمى بالبنوك على تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية لها من خلال ما يلى:

- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحدياتها.
- الشراكات الدولية وإمكانية الوصول للأسواق المالية الدولية وتحقيق التنافسية الدولية.
- تعزيز مهارات العمل الرقمية وتقليل الفجوة الرقمية بين متطلبات التوظيف الحديثة والحالية.
- توفير خدمات مالية سريعة وآمنة.
- تحقيق وفورات فى التكاليف وتحسين كفاءة العمليات واستخدام الموارد.
- تحقيق أرباح تشغيلية عالية ونمو الأرباح وثباتها.
- الإستفادة من تقديم المنتجات الرقمية البنكية تعزز معدلات النمو وسبل مواجهة الاضطرابات الناتجة عن إنتشار جائحة كورونا.
- خلق صورة إيجابية وبناء الثقة.
- تعزيز تطبيق متطلبات الشمول المالى، وتنوع وإنتشار الخدمات البنكية الرقمية الموجهة للعملاء.
- دفع عجلة التنمية والابتكار وحماية النمو المستدام طويل الأجل.
- تحسين وسائل الإتصال بالمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.
- سهولة الحصول على المعلومات ذات الجودة العالية وتحسين نوعية المعلومات الإدارية.

- تحسين الأداء والتخطيط والتوقعات المالية طويلة الأجل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والإدارة الفعالة لها.
- التوسع فى إستخدام الإعلانات الرقمية على مواقع التواصل الإجتماعى ومواقع الإنترنت، يساعد فى تحقيق وفورات التكاليف، وإنتشار الخدمات البنكية.

٥- أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية:

يعد الإفصاح في التقارير السنوية لنشاطات البنوك التجارية و المخاطر التي تعرض لها هذه البنوك من محفزات تحسين قياس وتقييم الاداء المالي وبالتالي توفير معلومات تمتاز بالملائمة والشفافية مما يساعد في اتخاذ قرارات سليمة من جميع الاطراف التي تستخدم هذه التقارير المالية. وفى ضوء تحليل الدراسات السابقة (رضوان، ٢٠٢٠، صـ ٤٣٣؛ Anggraita, *et al.*, 2020, p. 515؛ أبوخزانة، ٢٠١٨، صـ ٩٥٢؛ Alzead, 2017, p. 31؛ Scannella and Polizzi, 2020, p. 73؛ Elshandidy, *et al.*, 2018b, p. 519؛ قاسم، ٢٠١٧، صـ ٧٨؛ Aryani, 2016, p. 79) والإصدارات المهنية ذات العلاقة بالإفصاح عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وطبيعة الاستدامة المالية ومؤشرات قياسها، يتوقع الباحث وجود أثر إيجابى بينهم؛ فكلما تم تطبيق آليات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المتوقعة تزايدت الصلابة المالية للبنوك فى مواجهة الأزمات ومن ثم تعزيز الاستدامة المالية لها، حيث يتوقع تعزيز الاستدامة المالية للبنوك من خلال تفعيل متطلبات الإفصاح عن المخاطر من خلال ما يلي:

- تحسين عملية قياس وتقييم الاداء المالي وبالتالي توفير معلومات تعزز متطلبات الإفصاح والشفافية.
- تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- الحد من عدم تماثل المعلومات.
- الإمتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية.
- توفير المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة أو التغيرات التى تطرأ على هذه الموارد.
- تسهل على المساهمين قياس المخاطر، وتخفيض مستوى عدم التأكد لديهم حتى يتمكنوا من مقارنة واختيار البنوك ذات الأداء الجيد والمخاطر الأقل.
- توفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن أية مخاطر محتملة قد يتعرض لها البنك وتهدد قدرته على البقاء والاستمرار فى المستقبل.
- معرفة مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها فى مواعيدها المحددة، وبالتالى تقييم أداء البنك ومركزه المالى مما يساعد فى اتخاذ قرارات تتلائم مع تلك المخاطر.
- تحقيق التوازن بين المصالح المتباينة، ويوفر فرصة لتحسين وظائف الفرز والاختيار والمراقبة التي يقوم بها المودعون والمستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون.
- تقديم معلومات تفى بوظيفتى الإنذار المبكر والتنبؤ بالنسبة للأطراف الخارجية.
- يتيح لأصحاب المصالح أن يكونوا على وعى أفضل بالتغييرات الجوهرية المحتملة، وبالتالي يمكن أن يقلل ذلك من تكاليف الوكالة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية بالبيئة المصرية:

يناقش هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية من حيث منهجيتها وتحليل وتوصيف واختبار فروضها، حيث يتناول مجموعة من العناصر منها الهدف من الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، وفروض ومتغيرات الدراسة، عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض كما يلي:

١- منهجية الدراسة الميدانية:

١/١- الهدف من الدراسة:

أ. تحديد الفروق أو الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية على الاستدامة المالية المصرفية في البيئة المصرية.

ب. تحديد الفروق أو الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية في البيئة المصرية.

ج. التعرف على أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية على الاستدامة المالية المصرفية في البيئة المصرية.

د. التعرف على أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية في البيئة المصرية.

٢/١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من مجموعتين هما أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والمراجعة (الأكاديميين)، والعاملين بالبنوك المصرية (المصرفيين) من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء قسمى الائتمان والمخاطر، ونظراً لصعوبة حصر أعدادهم تم سحب عينة عشوائية بسيطة ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (٢)
عينة البحث

عينة البحث	العدد
أكاديمى	١١٦
مصرفى	١٠٧
الإجمالي	**٢٢٣**

٣/١- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل:

لاختبار صحة الفروض، تم تحليل البيانات المجمعة من أداة الدراسة (الاستقصاء) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS-24)**, ويلاحظ أنه في ضوء طبيعة وأنواع البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج استمارات الاستقصاء واختبار الفروض وهى:

١- **مقياس الاعتمادية (الثبات) Reliability:** وذلك من خلال المقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار درجة الاتساق والصلاحية الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن المتعارف علية إحصائياً اتساق متغيرات الدراسة عند بلوغ قيمة ألفا درجة إرتباط تصل إلى + ٠,٦ كحد أدني.

٢- **أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods):** تستخدم تلك الأدوات لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية :

- المتوسط الحسابي (Mean).
- الانحراف المعياري (Standard Deviation).

- التكرارات والنسب المئوية (percent Frequencies).

٣- **اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test :** ويستخدم هذا الاختبار لتحديد مدي وجود اختلافات بين مجتمعين مستقلين، وهما:

- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والمراجعة (الأكاديميين).
- العاملين بالبنوك المصرية (المصرفيين).

٤- **أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis:** وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة (التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة) على المتغير التابع (الاستدامة المالية المصرفية).

٤/١- متغيرات الدارسة:

أ- المتغيرات المستقلة:

- التحول للبنوك الرقمية (X1)
- الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (X2)

ب- المتغير التابع:

- الاستدامة المالية المصرفية (Y)

٥/١- الفروض الإحصائية:

أ. يوجد فرق أو إختلاف بين آراء المستقصى منهم حول أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية على تحقيق الاستدامة المالية.

ب. يوجد فرق أو إختلاف بين آراء المستقصى منهم حول أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية للبنوك المصرية.

ج. يوجد أثر معنوى للتحول للمنتجات الرقمية البنكية على تحقيق الاستدامة المالية.

د. يوجد أثر معنوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية للبنوك المصرية.

٢- عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض:

١/٢- مقاييس الاعتمادية:

توضح مقاييس الاعتمادية مدي إمكانية الاعتماد علي نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (الثبات) ويعنى استقرار المقياس وعدم تناقضة مع نفسه أى أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال متساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقة على نفس العينة، فإذا زاد هذا المقياس عن + ٠,٦ كحد أدني أمكن الاعتماد علي نتائج الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدي اعتمادية وصلاحية نتائج الدراسة

المجـــــــــــــال	إجمالي عدد الحالات	عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)
التحول للمنتجات الرقمية البنكية	223	15	0.943
الإفصاح عن الخسائر الائتمانية	223	12	0.938
قيمة ألفا الإجمالية للدراسة		28	0.964

المصدر: من إعداد البحث.

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية الإجمالية بين متغيرات الدراسة بلغت ٩٦,٤٪، وهي درجة إحصائية جيدة حيث تعكس اتساق متغيرات الدراسة بالشكل الذي يؤيد الاعتماد علي نتائج قائمة الاستقصاء.

٢/٢- توصيف متغيرات الدراسة:

تتناولت الدراسة في هذا الجزء تحليل آراء المستقصى منهم بشأن أثر التحول للمنتجات الرقمية البنكية (التحول الرقمي للبنوك) والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، **ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:**

١/٢/٢- أثر التحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية المصرفية:

في سبيل توصيف أثر التحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية المصرفية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقصى منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

الوصف الإحصائي لبعد تأثير التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية

تأثير التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التكرار على المقياس %					الأهمية النسبية للموافقة %
			موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
يساعد التحول الرقمى فى مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحدياتها.	4.41	.643	47.5	47.1	4.5	4.5	.4	94.6
يساعد التحول الرقمى فى تحقيق الشراكات الدولية وإمكانية الوصول للأسواق المالية الدولية وتعزيز التنافسية الدولية.	4.32	.660	41.3	51.1	6.7	.4	.4	92.4
يساهم التحول الرقمى للبنوك فى تعزيز مهارات العمل الرقمية وتقليل الفجوة الرقمية بين متطلبات التوظيف الحديثة والحالية.	4.30	.726	43.0	46.6	7.6	2.7	0	89.6
يسهم التحول الرقمى للبنوك فى توفير خدمات مالية سريعة وآمنة.	4.21	.812	40.4	43.9	12.6	2.2	.9	84.3
يحقق التحول الرقمى للبنوك وفورات فى التكاليف وتحسين كفاءة العمليات واستخدام الموارد.	4.32	.705	43.0	48.4	5.8	2.7	0	91.4
يعزز التحول الرقمى للبنوك تحقيق أرباح تشغيلية عالية ونمو الأرباح وثباتها.	4.24	.774	40.8	46.6	8.5	4.0	0	87.4
المنتجات الرقمية البنكية تعزز معدلات النمو وسبل مواجهة الاضطرابات الناتجة عن إنتشار جائحة كورونا.	4.31	.696	42.2	48.9	6.7	2.2	0	91.1
يسهم التحول الرقمى للبنوك فى خلق صورة إيجابية وبناء الثقة.	4.17	.860	39.9	44.4	9.4	5.8	.4	84.3

يعمل التحول الرقمى للبنوك على تعزيز تطبيق متطلبات الشمول المالى، وتنوع وإنتشار الخدمات البنكية الرقمية الموجهة للعملاء.	4.34	.691	44.4	47.5	5.8	2.2	0	91.9
يسهم التحول الرقمى للبنوك فى دفع عجلة التنمية والابتكار وحماية النمو المستدام طويل الأجل.	4.35	.743	47.5	43.0	6.7	2.2	.4	90.5
يعمل التحول الرقمى للبنوك على تحسين وسائل الإتصال بالمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.	4.37	.691	47.1	45.3	5.4	2.2	0	92.4
يعمل التحول الرقمى للبنوك على تسهيل الحصول على المعلومات ذات الجودة العالية وتحسين نوعية المعلومات الإدارية.	4.26	.727	39.9	49.8	7.2	3.1	0	89.7
يسهم التحول الرقمى للبنوك فى تحسين الأداء والتخطيط والتوقعات المالية طويلة الأجل.	4.23	.788	40.4	46.6	9.9	2.2	.9	87
يسهم التحول الرقمى للبنوك فى الحفاظ على الموارد الطبيعية والإدارة الفعالة لها.	4.27	.684	39.0	50.2	9.4	1.3	0	89.2
التوسع فى إستخدام الإعلانات الرقمية البنكية على مواقع التواصل الإجتماعى ومواقع الإنترنت، يساعد فى تحقيق وفورات التكاليف، وإنتشار الخدمات البنكية.	4.34	.717	45.7	44.8	7.6	1.3	.4	90.5
الإجمالي	**4.30**	**.545**	**89.75**		**7.59**	**4.297**		**89.75**

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق إرتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بتأثير التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية فى البيئة المصرفية المصرية، وذلك بمتوسط حسابى كلي (4.30) وانحراف معياري كلي (.545)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (89.75 %) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٢/٢/٢- أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية:

في سبيل توصيف أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقصي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥)
الوصف الإحصائي لبعد تأثير الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية

تأثير الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التكرار على المقياس %					الأهمية النسبية للموافقة %
			موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
يساعد الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى تحسين عملية قياس وتقييم الاداء المالي وبالتالي توفير معلومات تعزز متطلبات الإفصاح والشفافية.	4.37	.677	45.7	47.1	5.8	.9	.4	92.8
يعزز الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	4.28	.680	38.6	52.5	7.6	.9	.4	91.1
يساهم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى الحد من عدم تماثل المعلومات.	4.28	.700	39.5	51.1	7.6	1.3	.4	90.6
يسهم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى الإمتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية.	4.25	.678	36.8	53.4	8.1	1.8	0	90.2
يوفر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.	4.26	.715	38.6	52.0	7.6	.9	.9	90.6
يوفر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة أو التغيرات التى تطرأ على هذه الموارد.	4.24	.718	37.7	51.1	8.5	2.7	0	88.8
يعمل الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على تسهيل قياس المخاطر على المساهمين، وتخفيض مستوى عدم التأكد لديهم حتى يتمكنوا من مقارنة واختيار البنوك ذات الأداء الجيد والمخاطر الأقل.	4.30	.674	39.5	53.4	5.4	1.3	.4	92.9
يسهم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى توفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن أية مخاطر محتملة قد يتعرض لها البنك وتهدد قدرته على البقاء والاستمرار فى المستقبل.	4.34	.644	41.7	52.5	4.0	1.8	0	94.2
يساعد الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى معرفة مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها فى مواعيدها المحددة، وبالتالى تقييم أداء البنك ومركزه المالى مما يساعد فى اتخاذ قرارات تتلائم مع تلك المخاطر.	4.28	.700	38.6	53.4	6.3	.9	.9	92

يحقق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة التوازن بين المصالح المتباينة، ويوفر فرصة لتحسين وظائف الفرز والاختيار والمراقبة التي يقوم بها المودعون والمستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون.	4.30	.694	40.4	51.6	6.7	.4	.9	92
يقدم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات تفى بوظيفتى الإنذار المبكر والتنبؤ بالنسبة للأطراف الخارجية.	4.23	.708	37.2	50.2	10.8	1.8	0	87.4
يتيح الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأصحاب المصالح أن يكونوا على وعى أفضل بالتغييرات الجوهرية المحتملة، وبالتالي يمكن أن يقلل ذلك من تكاليف الوكالة.	4.16	.766	33.2	54.3	9.0	2.7	.9	87.5
الإجمالي	**4.27**	**.537**	**90.84**		**7.28**	**1.88**		**90.84**

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق إرتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بتأثير الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية فى البيئة المصرفية المصرية، وذلك بمتوسط حسابى كلي (4.27) وانحراف معياري كلي (.537)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (90.84%) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٣/٢- اختبار فروض الدراسة:

١/٣/٢- اختبار مان ويتنى (Mann-Whitney) لدراسة الفروق والاختلافات طبقا للوظيفة:

قام الباحث باستخدام اختبار مان ويتني لاختبار الفروق والاختلافات طبقا للوظيفة، ويعتبر اختبار مان ويتني من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين فقط، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الوظيفة من حيث أكاديمي أو مصرفي:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار مان ويتني لاختبار الفروق والاختلافات طبقا للوظيفة

محاور الدراسة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة		قيمة اختبار مان ويتني	معنوية	تقييم مستوى المعنوية
	أكاديمي	مصرفي			
تأثير التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية.	4.265517	4.330841	5583.500	.019	معنوى
تأثير الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية.	4.219828	4.332555	5092.500	.020	معنوى

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلى:

١- فيما يتعلق بالفرض الاحصائي الأول:

- رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل حيث توجد فروق أو اختلافات ذات دلالة معنوية بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين بالنسبة لأثر التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية المصرفية، حيث بلغت قيمة المعنوية 019. (p-value < 0.05).

٢- فيما يتعلق بالفرض الاحصائي الثانى:

- رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل حيث توجد فروق أو اختلافات ذات دلالة معنوية بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين بالنسبة لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، حيث بلغت قيمة المعنوية 020. (p-value < 0.05).

٢/٣/٢- أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis:

قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة (التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة) على المتغير التابع (الاستدامة المالية المصرفية):

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد
بين التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والاستدامة المالية

المتغير التابع	الاستدامة المالية				
المتغيرات المستقلة	B	R	R^2	t. test	
				القيمة	مستوى المعنوية
التحول للبنوك الرقمية	.543	.872**	.76	13.025	.000**
الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة	.487	.838**	.70	11.507	.000**
معامل الارتباط R	.949				
معامل التحديد R^2	.901				
قيمة F المحسوبة	1003.586				
درجات الحرية	222				
مستوى المعنوية	.000**				

** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05 طبقاً لاختبار ت T-Test

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلى:

- تم التحقق من جودة توفيق النموذج من خلال معامل التحديد R^2) Coefficient Of Determination) (.901) وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (٩٠٪) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغيرات المستقلة.
- كما تراوح ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة فى النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) بين (.872**) و (.838**)، وتشير تلك النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0,05 %) لجميع المتغيرات المستقلة، ويعنى ذلك وجود علاقة طردية قوية بين التحول للبنوك الرقمية، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، مع الاستدامة المالية المصرفية.
- ولقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار، وتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم للتحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية حيث بلغت قيمة المعنوية .000** (p-value < 0.05)، بالإضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية حيث بلغت قيمة المعنوية .000** (p-value < 0.05).

وبناء على ذلك، تبين للباحث وجود أثر قوى للتحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية بينهما، وهذا يدل على أهمية التحول للبنوك الرقمية فى تحقيق الاستقرار والحماية من التعثر فى المستقبل، والإستمرار والنمو المستدام وتحقيق الصلابة المالية فى ظل الأزمات المتلاحقة للإقتصاديات الحالية محلياً ودولياً. بالإضافة إلى وجود أثر قوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية بينهما، ويعنى ذلك أن زيادة مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البنوك التجارية المصرية يساعد فى الحد من مخاطر الائتمان، والحد من المخاطر السيبرانية الناتجة عن التحول الرقمى للبنوك، لزيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات ومن ثم البقاء والاستمرار والنمو المالى المستدام طويل الأجل.

رابعاً: النتائج والتوصيات البحثية:

١- نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيح أهما فيما يلى:

١/١- إمكانية قياس الاستدامة المالية للبنوك من خلال المزج بين مؤشرات الربحية والسيولة والقيمة الإقتصادية المضافة والرافعة المالية، مع ضرورة أن يتم قياس تلك المؤشرات عبر سلسلة زمنية من الفترات المالية للحكم على مدى الصلابة المالية للمؤسسات المالية المصرفية فى مواجهة الأزمات.

٢/١- وجود فروق أو اختلافات ذات دلالة معنوية بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين بالنسبة لأثر التحول الرقمى للبنوك على الاستدامة المالية المصرفية.

٣/١- وجود فروق أو اختلافات ذات دلالة معنوية بين إدراك الأكاديميين والمصرفيين بالنسبة لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية.

٤/١- وجود أثر للتحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية بينهما، وهذا يدل على أهمية التحول للبنوك الرقمية فى تحقيق الاستقرار والحماية من التعثر فى المستقبل، والإستمرار والنمو المستدام وتحقيق الصلابة المالية فى ظل الأزمات المتلاحقة للإقتصاديات الحالية محلياً ودولياً.

٥/١- وجود أثر للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية المصرفية، مع وجود علاقة طردية بينهما، ويعنى ذلك أن زيادة مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البنوك التجارية المصرية يساعد فى الحد من مخاطر الائتمان، والحد من المخاطر السيبرانية الناتجة عن التحول الرقمى للبنوك، لزيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات ومن ثم البقاء والاستمرار والنمو المالى المستدام طويل الأجل.

٢- توصيات البحث:

فى ضوء النتائج النظرية والميدانية توصل الباحث إلى بعض التوصيات أهمها:

١/٢- ضرورة توعية العاملين بالبنوك المصرية بماهية وأهمية التحول الرقمى للبنوك، لما له من دور فاعل فى التغلب على الأزمات لا سيما فى ظل التداعيات الناتجة عن إنتشار وباء كورونا منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن، بالإضافة إلى أثره القوى على زيادة الصلابة المالية للبنوك وتحقيق الاستدامة المالية لها.

٢/٢- توعية المنظمات المهنية والبنوك التجارية المصرية بأهمية الاستدامة المالية للبنوك فى التغلب على الصعاب وزيادة الصلابة المالية للمؤسسات المالية فى مواجهة الأزمات، ومن ثم البقاء والاستمرار والنمو المالى المستدام طويل الأجل.

٣/٢- ضرورة زيادة مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البنوك التجارية المصرية، وزيادة الدور الفاعل للبنك المركزى المصرى فى مراقبة ومتابعة تطبيق تلك المتطلبات، للحد من مخاطر الائتمان، والحد من المخاطر السيبرانية الناتجة عن التحول الرقمى للبنوك، لزيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات ومن ثم البقاء والاستمرار والنمو المالي المستدام طويل الأجل.

٤/٢- يجب إدراج مقررات التنمية المستدامة، الاستدامة المالية، وشرح كيفية تطبيق متطلبات القياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، فى المقررات الأكاديمية بالجامعات المصرية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، افاق ذنون، **"نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار - دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

٢- أبو خزانة، إيهاب محمد، **"مدى مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية فى ضوء (IFRS 7) فى تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية"**، الفكر المحاسبي، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ١، ٢٠١٨، ص ص. ٩٤٧ – ٩٨٧.

٣- أحمد، وفاء يوسف، **"أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"**، الفكر المحاسبي، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، عدد ٤، ٢٠١٦، ص ص. ٩ – ٨٧.

٤- أحمد، ولاء ربيع عبد العظيم، **"قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٥- البغدادي، مروة فتحي السيد، **"مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٤٨ ، ٢٠١٠، ص ص: ٤٠٤- ٤٤٩.

٦- الجبلى، وليد سمير عبدالعظيم، **"أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية"**، الفكر المحاسبى، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مج ٢٤، ع ٢، ٢٠٢٠، ص ص: ١- ٦٨.

٧- الحريري، بسمة محمد إدريس، **"نموذج هيكلى لقياس أثر التوجه الريادى على الأداء المصرفى المستدام دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى المصرى"**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٥٧، عدد ٣، ٢٠٢٠، ص ص: ٥٥- ٩٨.

٨- الخفاجى، إيمان جواد، **"قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشر P&SEG /ISX/S وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRE"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.

٩- السيد، محمد صابر حمودة، **"نحو مؤشر للإفصاح الإجبارى والإختيارى وتأثيره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى"**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٣٠، العدد ١، ٢٠١٦، ص ص: ٣٧٩ – ٤٤٠.

١٠- الصيرفي، أسماء أحمد، **"أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٨، ص ص: ١٣٣ – ١٩٩.

١١- القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي، **"تأثير الإفصاح عن المخاطر علي القيمة السوقية للشركة – دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"**، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني – المجلد الثالث، مايو ٢٠١٩، ص ص: ١- ٧٣.

١٢- المنتدى العالمى للتعليم العالى بالعاصمة الإدارية الجديدة، مصر، ديسمبر ٢٠٢١.
١٣- الهاشمي، ليلي عبدالكريم محمد، **" رأس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازل III ودوره في تحقيق الاستدامة المالية- دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي العراقي"** ، مجمة العلوم الإقتصادية، مجلد ١٨، عدد ٢، ٢٠١٧، ص ص: ٢٠١- ٢٢٠.
١٤- بدر، عصام على فرج، **"نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية - دراسة ميدانية"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مج٢٧، ع٤، ٢٠١٣، ص ص: ٢- ٧٣.
١٥- بشاتوه، عمار ظاهر ممدوح، **"أثر الإفصاح الإختيارى عن المخاطر فى تقييم الأداء المالى بإستخدام نموذج CAMELS - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة فى بورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٩.
١٦- رضوان، أحمد جمعة أحمد، **"نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح الإختيارى عن المخاطر والمنافسة والوقتية على عوائد الأسهم وتكلفة المديونية بالتطبيق على الشركات المسجلة فى السوق المالية السعودية"**، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص: ٤٢٦ – ٤٧٠.
١٧- خميس، آسر أحمد، **"أثر التحول الرقمى على الأداء الوظيفى للعاملين فى البنوك التجارية المصرية"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مجلد ٢، عدد ٢، ٢٠٢١، ص ص: ٩٩٨- ١٠٤٤.
١٨- شحاته، محمد موسى على، **"انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمى فى ضوء مبادرات الشمول المالى على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية"**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، عدد ٩، ٢٠٢٠، ص ص: ١٩٧ – ٢٢٢.
١٩- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، **"مدى تطبيق المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية فى الوحدات الحكومية – دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة"**، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلد ٦، عدد ٢، ٢٠٢٠، ص ص: ١- ٢٧.
٢٠- عبد الوهاب، وائل محمد، **"إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر: دراسة ميدانية"**، الفكر المحاسبي، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مج٢٢, ع١، إبريل ٢٠١٨، ص ص: ٧٦٦ – ٨٠٤.
٢١- فرج، أحمد، **"الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ – دراسة فى الإشكاليات ومعايير الاختبار"**، دراسات المعلومات، عدد ٤، ٢٠٠٩، ص ص: ٧- ٣٠.
٢٢- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، **"إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وانعكاسات ذلك علي جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.
٢٣- محمد، صلاح علي أحمد؛ حامد، محجوب عبدالله، **"دراسة تحليلية للأثار المترتبة علي تبني IFRS 9 علي السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارسية والقانونية، جامعة أم درمان، السودان، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر ٢٠١٧.
٢٤- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، **"محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق رأس المال المصرى"**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة، جامعة طنطا، ٢٠١٧، ص ص: ١٣٨ - ١٩٩.

٢٥- وديع، أسامة وجدى؛ متولي، مديحة محمد، **"البنوك الرقمية: المنتجات والتحول وانعكاساتها على المركز التنافسي"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد ٨، عدد ٢، ٢٠٢٠، ص ص: ٢١٣ – ٢٦٦.

٢٦- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، **"قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥"**، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع (أ)، ٧ إبريل سنة ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Agyei-Mensah, B. K., (2017), **"Does the corruption perception level of a country affect listed firms' IFRS 7 risk disclosure compliance?"**, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 17, No. 4, pp.727-747.
2- Al-Shammari, B., (2014), "**Kuwait Corporate Characteristics and Level of Risk Disclosure: A Content Analysis Approach**", Journal of Contemporary Issues in Business Research, Vol. 3, No. 3, pp.128-153.
3- Elshandidy, T., Neri, L. & Guo, Y., (2018b), **"Determinants and impacts of risk disclosure quality: Evidence from China"**, Journal of Applied Accounting Research, Forthcoming, Vol. 19, No. 4, pp. 518- 536.
4- Akhter, S., (2017), **"Sustainability Reporting Practices: Evidence from Bangladesh"**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 7, No. 2, pp. 61- 78.
5- Aryani, D. N., (2016), **"The determinants and value relevance of risk disclosure in the Indonesian banking sector"**, Doctoral thesis, University of Gloucestershire.
6- Elzahar, E., & Hussainey, K., (2012), **"Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports"**, The Journal of Risk Finance 13(2), pp. 133-147.
7- Alzead, R. S., (2017), "**The determinants and economic consequences of risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia"**, Doctoral thesis, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, United Kingdom.
8- Anggraita, V., Rossieta, H., Wardhani, R., & Wibowo, B., (2020), **"IFRS Adoption on Value-relevance and Risk-relevance of Accounting Information among Indonesian Banks"**, Journal of SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES, 28 (1): pp. 515 – 532.
9- Basel Committee on Banking Supervision "BCBS", (2018), **"Regulatory treatment of accounting provisions, An update on global and European developments"**, pp. 1-12.

10- Banker, R.D., Mashruwala, R., & Tripathy, A., (2014), **"Does a differentiation strategy lead to more sustainable financial performance than a cost leadership strategy?"**, Management Decision Vol. 52, No. 5, pp. 872- 896.
11- Caesaria, A. F., & Basuki, B., (2017), **"The study of sustainability report disclosure aspects and their impact on the companies' performance"**, SHS Web of Conferences 34. pp. 1- 5.
12- Chaudhry, A., Craig, F., et al., (2015), **"Interpretation and application of international financial reporting standards"**, John Wiley& sons, Inc.
13- Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018), **"Digital transformation"**, IEEE Software, (4), pp. 16-21.
14- Grassa, R., Moumen, N., & Hussainey, K., (2020), "**Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior ?Evidence from Islamic and conventional banks in emerging Countries"**, Pacific-Basin Finance Journal, Vol. 61, pp. 1- 17.
15- Grimaldi, F., & Muserra, A. L., (2017), **"The effect of the ownership concentration on earnings management. Empirical evidence from the italian context"**, Corporate Ownership & Control, 14(3), 236- 248.
16- Hoehle, H., Scornavacca, E., & Huff, S., (2012), **"Three decades of research on consumer adoption and utilization of electronic banking channels: A literature analysis"**, Decision Support Systems, 54(1), 122-132.
17- Jizi, M. I., & Dixon, R. (2017), **"Are Risk Management Disclosures Informative or Tautological? Evidence from the US Banking Sector"**, Accounting Perspectives, Vol. 16 No. 1, pp. 7-30.
18- Kim, R. Y., (2020), **"The impact of COVID-19 on consumers: Preparing for digital sales"**, IEEE Engineering Management Review. VOL. 48, NO. 3, pp. 212-218.
19- Lan, Sh., Yang, Ch., & Tseng, M-L., (2019), **"Corporate sustainability on causal financial efficiency model in a hierarchical structure under uncertainties"**, Journal of Cleaner Production. 237, pp. 1- 12.
20- Liere-Netheler, K., Packmohr, S., & Vogelsang, K., (2018), **"Drivers of digital transformation in manufacturing"**, In: Hawaii International Conference on System Sciences, Waikoloa Beach, HI, pp.3926–3935.
21- Mergel, I., Kattel, R., Lember, V., & McBride, K. (May, 2018), **"Citizen-oriented digital transformation in the public sector"**, In Proceedings of the 19th Annual International Conference on Digital Government Research: Governance in the Data Age (p. 122). ACM.

22- Martínez-Ferrero, J., & Frías-Aceituno, J. V., (2015), **"Relationship between sustainable development and financial performance: international empirical research"**, Business Strategy and the Environment. 24 (1), pp. 20-39.
23- Muehlburger, M., Rueckel, D., & Koch, S. (2019), "**A framework of factors enabling digital transformation"**.
24- Moussa, A. S. M., (2020), **"The Effect of Corporate Risk Disclosure on Firm Value According to Corporate Governance: An Empirical Study"**, Doctoral thesis, Faculty of commerce, Menoufia University.
25- Navarro-Galera, A., Rodríguez-Bolívar, M.P., & Alcaide-Munoz, L., (2016), **"Measuring the financial sustainability and its influential factors in local governments"**, Applied Economics, 48 (41), pp. 3961-3975.
26- Scannella, E., & Polizzi, S., (2021), **"How to measure bank credit risk disclosure? Testing a new methodological approach based on the content analysis framework"**, Journal of Banking Regulation, pp. 73-95.
27- Serrasqueiro, R. M., & Mineiro, T. S., (2018), **"Corporate Risk Reporting: Analysis of Risk Disclosures in The Interim Reports of Public Portuguese Non-Financial Companies"**, Contaduriay Adminstracian, No. 63, Vol. 2, pp.1-23.
28- Shah, A. A., Wu, D., & Korotkov, V., (2019), **"Are sustainable banks efficient and productive? A data envelopment analysis and the Malmquist productivity index analysis"**, Sustainability, 11(8), 2398.
29- Shaikh, A. A., & Karjaluoto, H., (2016), **"On some misconceptions concerning digital banking and alternative delivery channels"**, International Journal of E-Business Research, 12(3), 1-16.
30- Tauringana, V., & Chithambo, L., (2016), **"Determinants of risk disclosure compliance in Malawi: a mixed-method approach"**, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. 2, pp. 111-137.
31- Vial, G., (2019), **"Understanding digital transformation: A review and a research agenda"**, The Journal of Strategic Information Systems.
32- Yamani, A. M., (2020), **"Corporate Governance, IFRS 7 Compliance and the Cost of Equity Capital in GCC banks"**, Doctor's Thesis, Faculty of Business and Law, University of Portsmouth, United Kingdom.
33- Youssef, A., Abd—Elmaksoud, S., & Kyaw, S, (2017), **"Investigating the Trade-Off between Sustainability and Outreach of Microfinance Institutions"**, JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Vol. 54 No. 2, pp. 1-20.